الأمم المتحدة
E/2025/15/Add.1/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 July 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراء بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

موجز

تتضمن هذه الإضافة لتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما مشاريع القرارات التي أوصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما تتضمن معلومات عن القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجان في عامي 2024 و 2025، والتي يوجه انتباه المجلس إليها. وفي 7 تموز/يوليه 2025، اجتمع مكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للّجنة الاقتصادية لأفريقيا في دورتها السابعة والخمسين في أديس أبابا وقرر إرجاء تقديم قرار اللجنة 1/2025 لكي ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد نُقحت هذه الإضافة على أساس ذلك القرار.

180725 090725 25-11198 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البتّ فيها

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

1 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في دورتها السابعة والخمسين، المعقودة في أديس أبابا يومي 17 و 18 آذار/مارس 2025، المقرر 100/2025، الذي يُقدَّم على أساسه مشروع القرار التالي لكي يبت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار

مكان انعقاد وموضوع الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بالمقرر 100/2025 المؤرخ 18 آذار/مارس 2025 الذي اتخذه مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتُها الثامنة والخمسون في المغرب في عام 2026،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة المغرب لعرضها السخي استضافة الدورة،

يوافق على عقد الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في المغرب عن موضوع "النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة من أجل التحول الاقتصادي في أفريقيا".

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

2 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الحادية والسبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقررات جيم (71) ودال (71) وهاء (71)، التي يُقدَّم على أساسها مشاريع القرارات التالية لكي يبت فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع القرار الأول

تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و10 نيسان/أبريل 2025، المقرر جيم (71) بشأن تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا جيم (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز موارد الأمانة وإنشاء قدرات إضافية جديدة مخصصة لدعم منتدى رؤساء البلديات بهدف النهوض بالتنفيذ الفعال لولاية لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا.

المرفق

المقرر جيم (71)
تعزيز منتدى رؤساء البلديات التابع للأمم المتحدة

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تشير إلى مقرري اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا ECE/EX/2023/L.4 و ECE/EX/2024/L.16 القاضيين بإنشاء وتوسيع نطاق منتدى رؤساء البلديات ليصبح هيئة فرعية تابعة للجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي، في شكل فريق من المتخصصين ذي طابع دائم، ينعقد سنويا، في جنيف، قبل دورة لجنة التنمية الحضرية مباشرة،

وإذ تلاحظ الطابع الفريد لمنتدى رؤساء البلديات كهيئة تابعة للأمم المتحدة لتعزيز الاتساق والتكامل بين المستويات المحلي والإقليمي والعالمي في تعزيز نظام متعدد الأطراف أكثر قوة وترابطاً وشمولاً؛

وإذ تقر بوجود عمليات أخرى ذات صلة، من عمليات الأمم المتحدة والعمليات الدولية الأخرى، تعالج القضايا الحضرية وبأهمية التعاون معها،

وإذ تحيط علما بميثاق المستقبل،

وإذ تقر بأن تنظيم اجتماعات منتدى رؤساء البلديات يتطلب تمويلاً كافياً،

1 - ***تطلب*** إلى الأمين العام تعزيز موارد الأمانة وإنشاء قدرات إضافية جديدة مخصصة لدعم منتدى رؤساء البلديات؛

2 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام 2025 مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

مشروع القرار الثاني
تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقرر دال (71) بشأن تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا دال (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز الروابط بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، ووضع منهجيات للتشغيل البيني من أجل تحقيق التكامل بين الإحصاءات/البيانات والمعلومات الجغرافية في إطار البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة.

المرفق

المقرر دال (71)

تعزيز التكامل بين الإحصاءات والمعلومات الجغرافية

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 24/2011 بشأن إنشاء لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، التابعة للأمم المتحدة، وقراري المجلس 27/2016 بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية و 24/2022 بشأن تعزيز ترتيبات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي،

وإذ تلاحظ، في دورتها الحادية والسبعين، الأهمية الحاسمة للمعلومات ذات الإشارات الجغرافية المكانية من أجل صنع القرار القائم على الأدلة،

وإذ تشير إلى أن دعم الميزانية العادية للبرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة، بما في ذلك ملاك الموظفين، ظل دون تغير خلال السنوات العديدة الماضية؛

1 - ***تطلب*** إلى الأمين العام تعزيز دور أمانة اللجنة في تعزيز الروابط بين الأوساط الإحصائية والجغرافية المكانية، وفي وضع منهجيات للتشغيل البيني من أجل تحقيق التكامل بين الإحصاءات/البيانات والمعلومات الجغرافية في إطار البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع للجنة؛

2 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

مشروع القرار الثالث

تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما باعتماد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الحادية السبعين، المعقودة في جنيف يومي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، المقرر هاء (71) بشأن تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية[1]،

يؤيد مقرر اللجنة الاقتصادية لأوروبا هاء (71)، المرفق بهذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يوفر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية، بالإضافة إلى الإنكليزية والروسية والفرنسية، في الدورات المقبلة لاجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك ترجمة الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية، من أجل تمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة.

(1) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1936, No. 33207.

المرفق

المقرر هاء (71)

تعدد اللغات في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية

إن اللجنة الاقتصادية لأوروبا،

إذ تقر بالتقدم الكبير المحرز منذ بدء نفاذ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (اتفاقية المياه) في عام 1996، التي وفرت إطارا قانونيا سليما ومنبرا حكوميا دوليا فعالا لتعزيز التعاون والإدارة المستدامة للموارد المائية على مستوى الأحواض وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي اللذين يشكلان عاملين أساسيين لتحقيق التنمية السلمية والمستدامة،

وإذ تشير إلى المقرر د-3/1[(2)] الصادر عن اجتماع الأطراف في اتفاقية المياه الذي فتح باب الانضمام إلى الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ودخولها حيز النفاذ في عام 2013،

وإذ ترحب بالاهتمام العالمي الكبير بالانضمام إلى اتفاقية المياه، والتي باتت منذ عام 2018 تضم 12 طرفًا جديدًا من أفريقيا (تشاد وتوغو وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وناميبيا ونيجيريا)، وطرفًا واحدًا من أمريكا اللاتينية (بنما)، وطرفًا واحدًا من الشرق الأوسط (العراق)،

وإذ ترحب أيضاً بأن هناك أكثر من 20 بلداً آخر بصدد الانضمام إلى اتفاقية المياه وينبغي أن تصبح أطرافاً فيها قريباً، بما في ذلك خمسة بلدان ناطقة بالإسبانية وبلدان ناطقان بالعربية،

وإذ تسلط الضوء على أنه، بالإضافة إلى الأطراف الـ 55 الحالية في الاتفاقية، يشارك حوالي 80 بلدا آخر في الاجتماعات والأنشطة المعقودة في إطار الاتفاقية، ليصل بذلك مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة إلى أكثر من 130 دولة،

وإذ تشدد على أن الاتفاقية توفر الإطار الحكومي الدولي الوحيد للأمم المتحدة للمناقشات السياساتية والتقنية بشأن الإدارة المستدامة لموارد المياه العابرة للحدود، وأن منبرها وعملها مفيدان لجميع البلدان التي تتقاسم موارد مياه، لا للأطراف فحسب،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة المتعددة بشأن تعدد اللغات، بما في ذلك القرارات 328/71 و 346/73 و 268/76، التي تؤكد الأهمية القصوى للمساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ اعتماد المقرر د-3/10، في الدورة العاشرة لاجتماع الأطراف في اتفاقية المياه (ليوبليانا، 23-25 تشرين الأول/أكتوبر 2024)، بشأن تعزيز المشاركة المتساوية والفعالة لجميع الأطراف في دورات اجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية من خلال الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية،

(2) ECE/MP.WAT/14.

1 - ***تقرر*** أن تُكفل الترجمة التحريرية لجميع الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية من أجل تمكين جميع الأطراف الحالية والمستقبلية والبلدان الأخرى من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في أنشطة الاتفاقية؛

2 - ***تقرر أيضاً*** أن تُكفل الترجمة الشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية في دورات اجتماع الأطراف وغيرها من الاجتماعات الرسمية للاتفاقية من أجل تمكين الأطراف الحالية والمستقبلية والبلدان الأخرى من المشاركة على قدم المساواة وبفعالية في أنشطة الاتفاقية؛

3 - ***تطلب*** إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يوفر خدمات الترجمة التحريرية والشفوية إلى الإسبانية والصينية والعربية، بالإضافة إلى الإنكليزية والروسية والفرنسية، في الدورات المقبلة لاجتماع الأطراف والاجتماعات الأخرى المعقودة في إطار الاتفاقية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك ترجمة الوثائق والمنشورات الرسمية للاتفاقية إلى الإسبانية والصينية والعربية، من أجل تمكين جميع الأطراف والبلدان الأخرى من المشاركة بفعالية وعلى قدم المساواة؛

4 - ***تقرر*** أن تحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار بشأن هذه المسألة للنظر فيه وربما اتخاذه.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

3 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في دورتها الأربعين، المعقودة في ليما في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، القرار 782 (د-40)، الذي يُقدَّم على أساسه مشروع القرار التالي لكي يبت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع قرار

مكان انعقاد الدورة الحادية والأربعين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 782 (د-40) المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتُها الحادية والأربعون في الجمهورية الدومينيكية في عام 2026،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة الجمهورية الدومينيكية على دعوتها الكريمة،

يوافق على عقد الدورة الحادية والأربعين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الجمهورية الدومينيكية في عام 2026.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

4 - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورتها الحادية والثمانين، المعقودة في بانكوك في الفترة من 21 إلى 25 نيسان/أبريل 2025، المقرر 29/81، الذي يقدم على أساسه مشروع القرار التالي لكي يبت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

مشروع قرار

مواعيد ومكان انعقاد وموضوع الدورة الثانية والثمانين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علما بمقرر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 29/81 المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2025، الذي أوصت اللجنة بموجبه بأن تعقد دورتها الثانية والثمانون في باكو في الفترة من 20 إلى 24 نيسان/أبريل 2026،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومة أذربيجان لعرضها السخي استضافة الدورة،

يوافق على عقد الدورة الثانية والثمانين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في باكو، في الفترة من 20 إلى 24 نيسان/أبريل 2026، عن موضوع "عدم ترك أحد خلف عن الركب: النهوض ببناء مجتمع لجميع الأعمار في آسيا والمحيط الهادئ".

ثانيا - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

5 - اتخذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دورات كل منها، المعقودة في عامي 2024 و 2025، عدة قرارات ومقررات، يوجه إليها انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

6 - والنصوص الكاملة للقرارات والمقررات متاحة في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/regionalcommissionsnyoffice/content/un-regional-commissions-summaries-work-resolutions-and-decisions.